العدد (1721) السنة السابعة - الخميس (11) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الباب ما يزال مفتوحاً لعائلاتهم

عارف الشاهين لـ المدى: تمنيت أن تكون قضية إعدام البعثيين في عام ١٩٧٩ الأولى في المحكمة

تصورته بملامح قاسية وبصوت متجبر، هذا الذي ترأس المحكمة التي استطاعت ان تطيح برأس أكبر دكتاتور عرفه تأريخ المنطقة، لكنني تفاجأت وأنا أرى خلف نظارته عيون التواضع، وبلهجة الجنوبي التي لم تغيرها قوانين القضاء استقبل رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا القاضي عارف عبد الرزاق الشاهين (المدى) ليؤكد لها في صفحة ضيف الخميس ان محكمته وبحسب الدستور هيئة قضائية مستقلة بقراراتها وقوانينها ولا وجود للمحاصصة فيها، مضيفاً بأنها لم ترضخ لأية ضغوطات سياسية خلال فترة عملها، وبين الشاهين أنه شخصياً تمنى ان تكون قضية اعدام صدام رفاقه البعثيين في عام ١٩٧٩، القضية الأولى في المحكمة، موضحاً بأن عائلات الضحايا لم تتقدم برفع الدعاوى ضد صدام، خشية من البعثيين الصداميين الموجودين في مناطقهم، وناشد الشاهين تلك العائلات بتقديم دعاوى للمحكمة مبيناً بأن باب المحكمة ما يزال مفتوحاً لاستلام قضاياهم والنظر فيها. وفيما يلي نص الحوار:

القاضي عارف عبد الرزاق الشاهين

حاوره: يوسف المحمداوي / تصوير: مهدي الخالدي

قاض وإعلامي

× عارف الشاهين من هو؟

–في البدء نرحب بجريدة (المدى) التي أنا من قرائها ومتابعيها، ونفتخر بها لكونها من الصحف العراقية المتميزة والرصينة، أنا القاضي عارف عبد الرزاق الشاهين من مواليد البصرة عام ١٩٤٥، أكملت دراستي في جامعة بغداد قسم القانون، ومارست مهنة المحاماة لفترة طويلة، بعدها دخلت الى المعهد القضائي في بغداد وتخرجت منه وعملت منذ اوائل ثمانينيات القرن الماضي في سلك القضاء وتخصصت في المعهد بالقانون الجنائي العراقي بصورة خاصة، والقانون الجنائي بصورة عامة ولدي عدة مؤلفات وبحوث ودراسات في هذا المجال، عملت في الاعلام اثناء وجودي مع المعارضة في اقليم كردستان، حيث خصصت لي صفحة كاملة في جريدة الاتحاد كتبت فيها عن الدستور والفيدرالية والبحوث القانونية الأخرى، واستمررت بالكتابة لأكثر من عامين اعتقلت نهاية عام ١٩٩٤ في مديرية المخابرات العراقية آنذاك بتهمة سياسية وحكم علي بالسجن المؤبد وفق المادة ١٥٦ في تلك الفترة ، والتهمة هي قلب نظام الحكم، شملنا العفو العام الصادر في عام ١٩٩٥، وبعد خروجي من السجن وتصاعد المضايقات اضطررت الى ترك بلدي وتوجهت الى دمشق التي كانت في تلك الفترة ملاذاً للمعارضة العراقية، وبقيت فيها لمدة عامين، ثم عدت الى اقليم كردستان وعملت فيه مدعياً عاماً في السليمانية، وكذلك مارست نشاطي في المنظمات الانسانية والدستورية هناك الى ان حدث التغيير في عام ٢٠٠٣، في عام ٢٠٠٤ عدت الى بغداد وعينت قاضياً في محكمة جنايات الرصافة، ومارست عملي فيها لمدة ثمانية أشهر، بعدها صدر أمر تعييني قاضياً تمييزياً في المحكمة الجنائية العراقية العليا، وبعد وفاة رئيس المحكمة الاستاذ المرحوم جمال مصطفى (رحمه الله) عينت بدلاً عنه رئيساً للمحكمة من اواسط عام ٢٠٠٦ والى الآن.

أولوياتها قبل التأسيس

× سيادة القاضي، نتمنى ان تحدثنا عن بداية تأسيس المحكمة وشرعية وجودها، ولا سيما انها تأسست في ظل وجود الحاكم المدني بريمر؟

– قبل التحرير كان هناك ما يسمى بالعدالة الانتقالية، وكانت حينها تحتضن نشاطات القانونيين والقضائيين العراقيين بالتعاون مع المنظمات الحقوقية ومنظمات الأمم المتحدة في كيفية انشاء محكمة ما بعد التحرير، وامكانية تغيير النظام القانوني في البلد، لذا تجد أن هناك اولويات وتأسيساً لهذه المحكمة قبل اعلان تأسيسها. وبعد التحرير مباشرة اسست محكمة في عام ٢٠٠٤ اسمها المحكمة الجنائية المختصة بجرائم ضد الانسانية وصدر بها قانون.

× من ترأسها في ذلك الوقت؟

– وجودها كان لفترة محدودة وتناوب على رئاستها عدة اشخاص الى أن صدر فيها قانون ورفع الى القضاء واكتمل الهيكل التنظيمي لها. أي الهيئة التمييزية محاكم جنايات، محاكم تحقيق، رئاستها فأصبحت عبارة عن مجلس اعلى للقضاء لكنه مصغر، وتنظر في قضايا الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وجرائم الحرب وانتهاك القوانين العراقية، وقبل ان نشرع بالنظر في القضايا، تقدمنا بمشروع الى البرلمان. وطلبنا منهم أن يكون قانون المحكمة صادر من قبل السلطة التشريعية العراقية لضمان قانونية عملها، وقرأ القانون من قبل البرلمان ولمرتين وتم التصويت عليه وتحول اسم المحكمة الجنائية المختصة بجرائم ضد الانسانية الى المحكمة الجنائية العراقية العليا وصدر بها قانون رقم (١٠) في عام ٢٠٠٥.

ضمانات للمتهم غير مسبوقة

×ليس البرلمان من شرعها، وانما الجمعية الوطنية السابقة؟

– نعم الجمعية الوطنية السابقة هي من اصدرت القانون ، وقوانين هذه المحكمة عراقية بحتة، ولكي يشعر الشعب بأن هذه المحكمة هي محكمته من تأسيسها الى بداية عملها عملنا على اظهار أدائها أمام الملأ بشفافية عالية، وبدأت محاكمتها العلنية منذ قضية الدجيل والى الآن تعكس وجه وعدالة القضاء العراقي، والجلسات نقلت بحذافيرها، وألحقنا بقانون المحكمة قانون القواعد، واقصد قواعد الاجراءات والتي تسمى بالقانون العراقي اصول المحاكمات الجزائية.

× قواعد الاجراءات هل منحت المتهمين ضمانات وامتيازات خاصة مثلاً؟

. قواعد الإجراءات وهبت المتهم أعلى الضمانات على الرغم من موقفنا بأن هؤلاء المتهمين فتكوا وأبادوا الشعب، ولا توجد محكمة في أية دولة بالعالم تمنح المتهم مثل ما منحته محكمتنا، فالمتهم لا يضرب ولا يهان، ويتمتع بحقوقه المدنية كافة ما عدا الحقوق السالبة للحرية، المتهم لا يمكن ان ينطق بكلمة الا بوجود محاميه الخاص يتصل بأهله عبر الاتصالات الاعتيادية، والمقابلات الشهرية مع عائلته مع محاميه وهذه ضمانات غير موجودة في اية محكمة أخرى.

تلفون خلوي لدى صدام

× هذا يعني بأن صدام التقى بعائلته قبل إعدامه؟

. صدام لم يزره أحد لا من عائلته ولا حتى من اقربائه، ولو جاءوا لاستطاعوا مواجهته، ولكنهم لم يحاولوا حتى الاتصال بنا وتحديد موعد للقاء معه، ولكن المواجهة مع محاميه كانت تجري بصورة مستمرة، وكذلك اعطيناه جهازاً خلوياً للاتصال بأهله لفترة ٢٠. ٣٠ دقيقة اسبوعياً، ويجري اتصالاته بكل حرية، وكذلك رسائله مستمرة وكذلك بالنسبة لملابسه، وفي كل سجون العالم هناك انظمة خاصة بالسجون، في مسألة الطعام، والنوم، وفترات الاستراحة، وحددت لهذا الأمر جداول وأنظمة خاصة في محكمتنا، والنظام الذي شمل صدام يفوق الخدمة التي تقدمها فنادق الخمسة نجوم بكل ما فيه من مميزات الخدمة، وكذلك اشراف كادر طبي يقوم بفحصهم يومياً، وبمجرد ان يتعرض الى انفلونزا بسيطة تجد الاطباء يدخلون في حالة طوارئ.

× هل شمل جميع المتهمين ام صدام فقط؟

– هذا النظام تتبعه المحكمة مع الجميع ولا وجود للاستثناءات فيه، فهؤلاء الذين دمروا الانسان والطبيعة معاً تعاملنا معهم هذا التعامل وانتم تعرفون كيف كان النظام السابق يعامل السجين العراقي، الذي كانت تفتك به الاوبئة داخل السجون من دون أن يلتفت الى رعايته أحد والكثير منهم ماتوا داخل السجون.

حقن بإبرتين قبل الإعدام

× التقيتم شخصياً بصدام حسين؟

– أنا شخصياً لم احاول ان التقي به، لأنه كان في التحقيق وأنا لست قاضياً للتحقيق، كانوا يأتون به للجنايات وكنت أراه، ولكني لم اتحدث معه حتى لا أعطيه أهمية أكثر مما يستحق بتصوري.

× كنت موجوداً او شاهدت صدام حينما بلغ بأنه ذاهب للاعدام، كيف كانت ردة فعله، كيف تصرف؟

– في لحظات تسليمه للاعدام كنت غير موجود لكوني رئيس المحكمة، لكن حسب التقارير التي رفعت لي وكذلك حديث الاصدقاء الذين كانوا يعملون مع الاميركان، أن صدام بمجرد سماعه خبر الإعدام، لم يستطع الوقوف على قدميه، وحقن ابرتين لتهدئة أعصابه ثم استطاع بعدها الوقوف، وبعد اخباري من السلطة التنفيذية بقرار التنفيذ قمت بتنسيب قاضٍ ومدع عام لحضور التنفيذ لأن القانون العراقي ينص على حضور قاضي جنح المنطقة والمدعي العام حال التنفيذ وبما أن محكمتنا لها استقلالية خاصة، لذا كان من الضرورة القانونية أن يكون القاضي والمدعي العام منها، وفعلاً حضرا التنفيذ ورفعا لنا في اليوم الثاني محضر التنفيذ، وكذلك بالنسبة لـ (طه ياسين) والبقية، وآخرهم المجيد.

الناس ممتلئة بالانفعال

× لكن طريقة إعدام المجيد وأسلوب التنفيذ وحتى تناوله إعلامياً اختلفت تماماً عن آليات تنفيذ الإعدام بصدام؟

– طبعاً، التجربة مع صدام كانت الأولى والناس ممتلئة بالانفعال، القاضي والمدعي العام لم يكونا كذلك، الذين انفعلوا بعض افراد الشرطة الموجودين في مكان التنفيذ واغلبهم من الناس البسطاء الذين لا يستطيعون التحكم بعواطفهم، واختلفت الطريقة مع استمرارية العمل، ولاحظنا ذلك، عبر آليات التنفيذ التي جرت بحق المجيد، ومن خلال تطبيق ضمانات المتهم، التي تحدد نشر صورة صغيرة له، فهو ليس بمناضل او بطل حتى نبرزه كيف يذهب الى المقصلة، فقرار الحكم صدر بحقه بأعتباره مجرماً.

صدام شخصية أخرى أمام الكاميرا

× شخصية صدام أمام الكاميرا هل تختلف عن شخصيته بغيابها؟

– صدام والبقية إذا لم توجد كاميرا، تجدهم مطيعين ويستجيبون للقاضي استجابة تامة، ومجرد أن يلاحظوا وجود كاميرا او جمهور، يتحولون الى أناس آخرين ويعودون إلى جبروتهم ومن خلال الكاميرا يحاولون أن يعطوا صورة أخرى الى جماعتهم، وحين تذهب الكاميرا يعودون مطيعين ومتجاوبين مع المحكمة.

× نحن نرى صدام وهو يحمل المصحف، هل كان يصلي في السجن؟

– بالفعل المصحف بيده، ودائماً اثناء المحكمة يطالب بالصلاة، وانا لم اشاهده يصلي، وحين سألت المشرفين عليه، هل يتوضأ؟ قالوا لا نعرف. هذه المسألة هو وربه.

× متى ينفذ حكم الاعدام بحق سلطان هاشم؟

– تنفيذ القرارات من اختصاص السلطة التنفيذية المتمثلة برئاسة الوزراء ووزارة العدل، ومجلس الوزراء ووزارة العدل يستحصلان موافقة رئاسة الجمهورية، وحسب معلوماتي أن الرئاسة زودتهم بكتاب في المرة الأولى وهذه المرة أيضايحق لهم التنفيذ متى شاؤوا، وبالنسبة لموعد تنفيذ حكم الاعدام بسلطان هاشم لا أعلم، لأن السلطة التنفيذية مثلاً في مسألة تنفيذ الاعدام بعلي حسن المجيد ابلغوني به قبل خمس ساعات، فقمت بتهيئته وتسليمه الى وزارة العدل.

انهار المجيد تماماً

× كيف كانت معنوياته اثناء تسليمه للجهات التنفيذية لتنفيذ قرار الحكم؟

– حسب المعلومات التي وصلتني كانت معنوياته منهارة تماماً، وهناك أمر يجب الانتباه له وهو ان الانسان عندما يجد نفسه متوجهاً الى الاعدام وهو يشعر بأنه ضحى بحياته من اجل قضية مشرفة يفتخر بها امام الشعب والتاريخ، والكثير من المناضلين العراقيين الذين تم اعدامهم ذهبوا الى المشانق بتفاؤل وتحد لأنهم يعرفون بأن المستقبل امامهم وهم شموع اناروا الدرب للآخرين، لكن علي المجيد وصدام وبقية المجرمين الى ماذا ينظرون، الى جرائمهم البشعة، الى المقابر الجماعية، قطع رؤوس الابرياء، جرائم ضد الطبيعة ، المناطق التي ابادوها بالكيمياوي، هؤلاء من الطبيعي ان ينهاروا لانهم ذهبوا الى مزبلة التاريخ، لا أدري هؤلاء من أي أنواع البشر.

أحدهم صنع الخمر من الطعام

× هل حدثت حالات غير مألوفة من قبل المتهمين داخل الموقف؟

– هناك حالة اثارت انتباهي، وهي ان احدهم ضبطناه وهو يصنع الخمر من الطعام، وهو أحد ضباط الاستخبارات وكما اعتقد يدعى وليد، انظر الى هؤلاء الذين يدعون الدين ويحملون المصاحف.

× محكمتكم هل لها مرجعية قانونية ترتبط بها كمجلس القضاء الاعلى مثلاً؟

– الدستور نص على ان المحكمة الجنائية العراقية العليا هيئة قضائية مستقلة استقلالاً تاماً، وموازنتها من الدولة العراقية وبعد نهاية عملها تقوم بتقديم مشروع قانون للبرلمان لغرض حلها، ونحن قريباً سنعلن ذلك لان أغلب القضايا المهمة قد انتهت، وبالنسبة للقضاة الموجودين في المحكمة الآن صدر قانون قبل فترة يضمن لهم راتباً تقاعدياً قدره ٨٠٪ من الراتب الكلي الذي يتقاضاه بغض النظر عن العمر، وكذلك يستطيع العمل في مجلس القضاء الأعلى.

١٧ دعوى تم إنجاز ٨ منها

× ما إجمالي القضايا التي عملت عليها المحكمة وما عدد ما أنجز والمتبقي منها؟

– أن جميع القضايا الموجودة هي ١٧ دعوى فقط، والحقيقة أن الدعاوى كانت (١٣) فقط لكن هناك قضايا متفرعة عنها جعلتها تصبح (١٧) دعوى، مثال ذلك قضية الانتفاضة الشعبانية، نظرناها كدعوى مستقلة في محافظتي البصرة والعمارة، وكذلك نظرت كدعوى أخرى أيضاً في جميع محافظات العراق، وهناك دعوى تسمى بالمتفرقة والتي قام بها بعض الاشخاص وهي الآن بيد هيئة الجنايات الثالثة تنظر بها، وعدد المتهمين فيها بلغ (٨٠) متهماً، ونحن الآن على ابواب انتهاء عمل المحكمة.

× ما عدد القضايا التي حسمت والمتبقية؟

– التي حسمت، الدجيل، الانفال، حلبجة، صلاة الجمعة، الانتفاضة الشعبانية في البصرة والعمارة، وقضية التجار، وكذلك قضيتا الجنديان البريطانيان.

× ما هي قضية الجنديين البريطانيين؟

– هما جنديان بريطانيان كانا أسيرَيْ حرب حيث قامت بأسرهم الشعبة الحزبية في محافظة البصرة، وكانا جريحين وتم اقتيادهما واطلاق الرصاص عليهما ونفذوا حكم الاعدام بهما.

وحكومتهم طالبت بمحاكمة الجناة، وبقية القضايا جميعها الآن امام انظار المحكمة، ولم يتبق بالتحقيق غير اشياء بسيطة، فالمحسوم من الدعاوى ثمان، والمتبقية تسع دعاوى، وهذه التسعة ثلاثة منها تنتظر صدور القرار والمتبقية في دورها الأخير وجميع تلك الدعاوى ستحسم خلال شهرين؟

قضية الحزب الشيوعي

× ما أهم القضايا المتبقية والتي لم يصدر فيها قرار؟

. لدينا هناك قضية الانتفاضة الشعبانية الثانية لبقية المحافظات وكردستان، وكذلك بقيت قضيتا الأحزاب الدينية والأحزاب الأخرى كقضية الحزب الشيوعي، وهناك قضية مهمة جداً وهي قضية الاهوار وتجفيفها والقضاء على جميع الكائنات الحية فيها، تبدأ من الانسان وتنتهي بالنباتات والحيوانات التي قتلها التجفيف.

× من المشتكي في قضية الاهوار؟

– مشتكون كثيرون ومن المفترض ان تشتكي المنظمات العالمية المتخصصة التي حدثت من ١٧/تموز/١٩٦٨ الى ٢٠٠٣/٥/١، فاختصاصها حصرياً بالقضايا المحصورة في تلك الحقبة الزمنية والخارج عن ذلك التاريخ من اختصاص المحاكم الاتحادية.

× هل مورست ضد المحكمة بعض الضغوطات من جهات متنفذة محاولة التدخل باتخاذ قراراتها؟

– أبداً نحن لا نتأثر بالحكومة أو المنظمات ولا بما تقوله الأحزاب أو ما تقوم به هذه الجهة أو تلك، وللأمانة نقولها لا رئاسة الجمهورية ولا رئاسة الوزراء تدخلتا في عملنا أو مارستا ضغوطات معينة، والبرلمان أيضاً.

رزكاري استقال بسبب الصحافة

× تقولون أن المحكمة مستقلة، ولم تمارس عليها ضغوطات، لكن الملاحظ من سير المحاكمات هناك تغيير في القضاة مثلاً القاضي رزكاري استبدل على الرغم من عدم انتهاء القضية وجيء بقاض آخر بعده وهو القاضي عبد الله العامريّ وفي أول جلسة قال لصدام أنت لست بدكتاتور، وتم تغييره في اليوم الثاني، هل أنتم من قام بالتغيير أم أن هناك ضغوطات فرضت ذلك؟

– أولاً نحن في المحكمة الخاصة لدينا خمس محاكم جنايات تحاكم المتهمين، فالدعوى التي فيها القاضي رزكاري الذي جاء بعده القاضي رؤوف هي محكمة الجنايات الأولى ومحكمة الجنايات الثانية التي نظرت في قضية الانفال وكان القاضي فيها هو عبد الله العامري والرجل أثناء حديثه مع صدام قال عبارة بشأن الطبيعة وكذلك المنظمات الانسانية لما حل بهذه الاهوار من فاجعة، فقد تشتكي دول او منظمات او شخصيات علمية، لأن ما حل ببيئة الجنوب مأساوي وكارثي وكذلك لدينا قضية عشيرة الجبور التي حدثت في عام ١٩٩١، والتي كان فيها سطام وابناء عشيرته الآخرون، فضلاً عن وجود النائب في البرلمان الحالي عبد مطلك الجبوري فيها وسجن على اثرها، أما البقية قام النظام السابق باعدامهم، وهذه القضية أيضاً موجودة وستحسم قريباً.

الجبور قدموا دعواهم

× كما تعرفون بأن صدام قام باجتثاث واعدام الكثير من البعثيين، من أمثال عبد الخالق السامرائي، محمد عايش، محمد محجوب، عدنان الحمداني وغيرهم، هل وردت دعاوى من ذويهم وعوائلهم وهل تنظرون بها؟

– كنت أتمنى أن تكون تلك الدعاوى من أولويات عمل المحكمة، لكن الاوضاع الامنية في تلك الفترة منعت عوائلهم من الحضور، وكانت عوائلهم تخشى من اقامة دعاوى على صدام، لأن معظمهم يسكنون مناطق موالية لصدام في الفترة السابقة، وكنت اتمنى ان يكونوا السباقين في هذه المسألة، ومن خلالكم اقول لعوائل من اعدمهم صدام : باب المحكمة مفتوح لرفع دعاواهم والنظر فيها بكل عدالة، للعلم حتى قضية عشيرة الجبور لم يرفعوا دعواهم الا في السنة الأخيرة، لانهم يخشون من الصداميين البعثيين الموجودين في مناطقهم، لكنهم جاءوا وبشجاعة عالية حضروا هم وعوائلهم وقدموا دعواهم للمحكمة، فما حدث في عام ١٩٧٩ من اعدام للبعثيين كان من المفترض ان تكون الدعوى الأولى في المحكمة حتى نريهم حقيقة النظام الديكتاتوري الذي لم يسلم من بطشه حتى رفاقه.

شرطة الانتربول غير متعاونة

× كيف تقيمون تعاون الانتربول معكم في قضية استرداد الكثير من المتهمين؟

– للأسف الانتربول أو الشرطة الدولية غير متعاونة في هذا المجال، ونحن ليس لدينا متهمين فقط نحاول استردادهم، بل هناك مجرمون موجودون في هذه الدولة أو تلك لأن تلك الدول تعتبرهم لاجئين سياسيين أو أصحاب عقيدة، وهم أناس لطخت أيديهم بدماء الشهداء.

× هل القضايا التي تنظرها محكمتكم محددة بفترة زمنية أم أنها مفتوحة وتنظر جميع المآسي التي مر بها الشعب العراقي؟

–اختصاص المحكمة وعملها يبدأ بالقضايا التي حدثت من ١٧/تموز/١٩٦٨ الى ٢٠٠٣/٥/١، فاختصاصها حصرياً بالقضايا المحصورة في تلك الحقبة الزمنية والخارج عن ذلك التاريخ من اختصاص المحاكم الاتحادية.

× هل مورست ضد المحكمة بعض الضغوطات من جهات متنفذة محاولة التدخل باتخاذ قراراتها؟

– أبداً نحن لا نتأثر بالحكومة أو المنظمات ولا بما تقوله الأحزاب أو ما تقوم به هذه الجهة أو تلك، وللأمانة نقولها لا رئاسة الجمهورية ولا رئاسة الوزراء تدخلتا في عملنا أو مارستا ضغوطات معينة، والبرلمان أيضاً.

رزكاري استقال بسبب الصحافة

× تقولون أن المحكمة مستقلة، ولم تمارس عليها ضغوطات، لكن الملاحظ من سير المحاكمات هناك تغيير في القضاة مثلاً القاضي رزكاري استبدل على الرغم من عدم انتهاء القضية وجيء بقاض آخر بعده وهو القاضي عبد الله العامريّ وفي أول جلسة قال لصدام أنت لست بدكتاتور، وتم تغييره في اليوم الثاني، هل أنتم من قام بالتغيير أم أن هناك ضغوطات فرضت ذلك؟

– أولاً نحن في المحكمة الخاصة لدينا خمس محاكم جنايات تحاكم المتهمين، فالدعوى التي فيها القاضي رزكاري الذي جاء بعده القاضي رؤوف هي محكمة الجنايات الأولى ومحكمة الجنايات الثانية التي نظرت في قضية الانفال وكان القاضي فيها هو عبد الله العامري والرجل أثناء حديثه مع صدام قال عبارة مع جملة لم تفهم بصورة صحيحة، ليس نحن ولا أية ضغوطات هي السبب في تغييره وإنما القاضي هو من طلب التنحي عن القضايا وهو معروف بكفاءته ووطنيته، والآن هو أحد قضاتنا المنسبين في البرلمان، وكذلك بالنسبة للقاضي رزكاري، فبمجرد ما كتبت عنه مقالتين في الصحافة ذكرت بأنه متساهل في تعامله مع المتهمين قدم استقالته ورفض العمل، وهذا هو ديدن القضاة العراقيين فبمجرد سماع أحدهم لأية كلمة يتنحى ويترك كل شيء خشية على تاريخه وسمعة القضاء العراقي.

× عقوبة مدى الحياة جديدة على القانون العراقي وهي كانت بديلة عن عقوبة الإعدام في زمن بريمر، ولكن عقوبة الإعدام عادت مرة أخرى، فهل ألغيت عقوبة مدى الحياة؟

– بريمر لم يلغ عقوبة الإعدام وإنما أوقفها واستبدلها بعقوبة السجن مدى الحياة، ومدى الحياة يعني أن المحكوم يبقى طوال حياته في السجن، وبعد ذلك رفع قرار تعليق عقوبة الإعدام وعمل بها، وفي محكمتنا فقط بقيت عقوبة مدى الحياة، لكن في المحاكم الأخرى لا توجد تلك العقوبة وتوجد فيها عقوبة المؤبد فقط، وسبب ذلك كون محكمتنا وإجراءاتها دولية لذلك تجد فيها عقوبة مدى الحياة شأنها شأن المحاكم الدولية الأخرى.

قانون المحكمة يمنع إصدار الحكم غيابياً

× قلتم أن الانتربول غير متعاون باسترداد الكثير من المتهمين، وذكرتم بأن المحكمة ستحسم جميع الدعاوى خلال الشهرين المقبلين في ظل غياب الكثير من المتهمين، كيف سيتم ذلك؟

– محكمتنا تختلف عن بقية المحاكم، حيث لا تصدر منها أحكام غيابية فمتى ما يلقى القبض على المتهم يحاكم بحضوره، وإذا ما انتهى عمل محكمتنا ستحال قضية المتهم الهارب الى المحاكم الأخرى وسيصدر مع كل قضية إحالة، مثلاً القضية الفلانية من اختصاص محكمة الكرخ وحين يلقى القبض عليه يحاكم وفق قوانين المحكمة الجنائية العراقية العليا وليس وفق قوانين المحكمة المحال عليها.

× مبدأ المحاصصة هل طبق في محكمتكم وساهم في تعيين القضاة؟

– أبداً لأن ترشيح القضاة من مجلس القضاء الأعلى ويرفعها الى مجلس الوزراء الذي يصوت عليهم ويقترح ثم ترفع الأسماء الى رئاسة الجمهورية ليصدر فيهم مرسوم جمهوري، فلا وجود للمحاصصة في اختيار القضاة.

× ما هي التهمة الموجهة ضد القاضي محمد العريبي؟

– أرجوا أن تعفيني من الإجابة على هذا السؤال، فالقاضي محمد العريبي أحد قضاة المحكمة وهو حالياً يتمتع بإجازة مرضية ويتواجد مع عائلته الآن في اقليم كردستان.

أحب السياب وكاظم غيلان

× بعيداً عن القضاء ما اهتماماتك الأخرى؟

– أقرأ وأكتب كثيراً وأحب الشعر ومولع به سواء كان فصيحاً أو شعبياً وعندما أقرأ السياب أشعر وكأني في إحدى قرى أبي الخصيب أعيش أجواء تلك القرى الجميلة بطبيعتها وأهلها انتشي بحرارة ذلك السحر وابتعد عن أجواء المدن باردة المشاعر، ولدي أصدقاء كثر من الشعراء الذين افتخر بهم، وكذلك أنا مولع بقراءة القصائد القديمة، أما بالنسبة للشعر الشعبي فأنا كنت أتابع صديقي الشاعر كاظم غيلان من خلال برنامج للشعر الشعبي يقدمه في فضائية المستقبل، وكذلك أقرأ واسمع شعره ومقالاته في ملحق ثقافة شعبية الذي كانت تصدره جريدة الصباح، واستمع الى الموسيقى العربية ويومياً لابد أن اسمع أم كلثوم وعبد الوهاب وفيروز وحتى الأغاني الحديثة أنتقي منها الجيد، وبالنسبة للعراقيين أحب صوت داخل حسن وحضيري أبو عزيز ورياض أحمد وسعدون جابر وكاظم الساهر وبعض المطربين الجدد، وبالنسبة للأغاني الحديثة فهي حالة عامة ليست في العراق فقط فمع تطور العصر تتطور الأغاني أيضاً، نحن لنا عصرنا وأغانينا المفضلة وللأجيال الجديدة أغانيهم أيضاً التي يفضلونها وهذه هي سنة الحياة.

ضيف الخميس مع المحرر